



الأسهم والمعاملات المالية المعاصرة

فضيلة الشيخ
د . يوسف بن عبد الله الشيبلي
فُرغت الأشرطة بإذن من الشيخ

نشر
أبو مهند النجدي

almodhe1405@hotmail.com
almodhe@yahoo

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله رب العالمين ، وأصلي وأسلم على نبينا محمد وعلى آله
وصحبه أجمعين .

أما بعد :

نستكمل بعون الله تعالى الحديث عن المعاملات المالية ، لعلكم تذكرون نحن ذكرنا في أول جلسة ،
وأول درس أنّ أسباب التحريم في المعاملات ترجع إلى ثلاثة أسباب هي:

1 - الربا . 2 - الغرر ، أو 3 - الظلم .

الجهالة .

كل ما تحدثنا عنه في السابق من المعاملات المصرفية هي ذات
ارتباط بـ " الربا " و قاعدة " الربا " .

وننتقل الآن إلى سبب ثان من أسباب التحريم وهو :

" الغرر ، أو الجهالة "

الغرر أو الجهالة في العقود فنيين بعض التطبيقات المعاصرة لهذا
السبب التي من أهمها :

" عقد التأمين " .

ونبين أحكامه ، وأنواعه ، فنيين ألا ما هو الغرر ، وقاعدته ، أو ضابط
الغرر في الشريعة الإسلامية .

الغرر في اللغة : هو اسم مصدر من التغرير ، هو الخطر والخدعة .
في الاصطلاح الشرعي : بيع الغرر : هو بيع مجهول العاقبة - هو
الذي يكون فيه جهالة - .

وهذه الجهالة قد تكون في المبيع نفسه : السلعة نفسها، إما

لعدم العلم بها كأن يبيع مثلاً : يقول : بعتك ما في هذا الصندوق ، وهو لا
يعلم ما بداخله ، يقول : بعتك ما في هذا الصندوق بمائة ريال ، هو لا
يعلم ما في هذا الصندوق . هنا الجهالة في المبيع نفسه .

وقد تكون الجهالة في صفات المبيع : كأن يقول بعتك سيارتي
بعشرة آلاف ريال ، ويقول : قِيلَتْ . والمشتري لم يرها ولا يعلم
صفاتها ، وهنا الجهالة في الوصف .

وقد تكون الجهالة بعدم العلم في مقدار المبيع : كأن يقول :
بعتك بعض هذه الماشية التي عنده ، ونحو ذلك ، دون تحديد .

وقد تكون الجهالة بسبب عدم القدرة على التسليم ، أو " أن يبيعه ما لا يملك : كأن يبيعه سيارة وهو لا يملكها . كل هذه الصور محرمة لما فيها من الجهالة ، والغرر .

وقد تكون الجهالة في الثمن نفسه : كأن يبيعه سلعة بثمن غير معلوم ، لا يتفقا على تحديده وقت العقد ، وهنا نقول إن العقد قد اشتمل على الغرر .

في جميع العقود التي يكون فيها غرر أو جهالة نجد أن العقد يدور بين : " الغنم " و " الغرم " ؛ إذا غنمَ البائع غرمَ المشتري - يعني : خسر - ، وإذا غرم البائع - أي خسر - غنم المشتري ، فالعلاقة عكسية بين مصلحة البائع ، ومصلحة المشتري .

فمثلاً : الذي يشتري الصندوق ، وهو لا يعلم ما بداخله : يشتريه بمائة . هنا إن تبين أن ما بداخل الصندوق يساوي مائة وخمسين ، فالبائع غانم أم غارم ؟

- غارم ؛ لأنه باع ما يساوي مائة وخمسين بـ مائة ، والمشتري غانم ؛ لأنه اشترى شيئاً تعادل قيمته مائة وخمسين ، اشتراه بمائة . لو كان العكس : تبين أن ما بداخل الصندوق يساوي قيمته خمسين ريالاً ، فالبائع غانم ، والمشتري غارم . فالعقد دار بين الغنم والغرم . ومن هنا يتبين أن الغرر في الحقيقة قمار ! لأن الغرر مبني على الجهالة ، والقمار كذلك .

إلا أن القمار يغلب إطلاقه على المسابقات ، والمغالبات بينما الغرر يغلب إطلاقه على الجهالة التي تكون في المبادلات ، والمعاوضات التجارية ؛ ولذلك يقال : باع غرراً ، ولعبَ قماراً ؛ لأن القمار محله الألعاب ن والغرر محله المبادلات التجارية .

أما العلاقة بين الغرر ، والميسر : فالغرر في الحقيقة هو أحد نوعي الميسر .

لأن الميسر على نوعين :

1 - القمار ، أو المحرم الذي يكون على عوض ، وقلنا إن القمار هو الغرر ، فهذا هو الغرر .

2 - اللهو المحرم ، وإن لم يكن على مال ، كأن يلعب الشخص ألعابًا محرمة لا تجوز شرعًا ، كأن يكون فيها شيء من المحاذير الشرعية مثلًا : كألعاب يكون فيها أصوات موسيقية ، أو ألعاب تصد عن ذكر الله أو الصلاة .. فهذه من الميسر ، فهذه من الميسر ، وإن لم يكن فيها مال ، ولذلك عد بعض السلف كل لهو يصد عن ذكر الله وعن الصلاة فهو من الميسر ، وهذا هو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية ، وابن القيم . وعلى هذا فالميسر يكون قمارًا ، وقد يكون بلا قمار . في الحالة التي يكون فيها قمارًا يكون بعوض يتطارحه المتسابقان ، كأن يتفقا اثنان كل واحد منهما - اثنان في سياق خيل مثلًا - يقولان : إن سبقت هذه الخيل فأعطيك ألفا ريال ، والآخر يقول : وإن سبقت الخيل الأخرى سأعطيك : ألفا ريال ، فهذا قمار وهو من الميسر ، وقد يكون الميسر بغير قمار ؛ في اللهو المحرم ، ولو لم يكن على مال ، فهذا ميسر ، والغرر عرفت أنه بمعنى القمار إلا أن محله في المعاوضات ، فعلى هذا يكون الغرر أحد نوعي الميسر .

العلاقة بين الغرر ، والمخاطرة : وهذه أشرنا إليها فيما قبل ، قلنا :
إن المخاطرة تأتي على نوعين :

1 - قد تكون مخاطرة مشروعة .

2 - أن تكون مخاطرة ممنوعة .

والمخاطرة الممنوعة : التي تكون بسبب الجهل في المبيع ، والجهل بالثمن ، كأن يشتري الشخص سلعة وهو لا يعلمها ، أو يجهل ثمنها ، أو يجهل صفاتها .. فنقول هذه في مخاطرة مشروعة أو ممنوعة ؟ ممنوعة ؛ لأنها نوع من الغرر في الحقيقة ، وقمار .

وأما المخاطرة المشروعة : وهي التي تكون بعد العقد ، بأن يشتري شخص سلعة وهو يعلمها ويعلم صفاتها ، ويعلم ثمنها ، لكنه لا يعلم هل سيربح أم سيخسر فيها ؟ فهذه مخاطرة مشروعة ، بل لا تخلو أي تجارة من هذا النوع من هذا النوع المخاطرة ، لأن أي شخص يشتري سلعة هو معرض أن يربح فيها أو يخسر .. لا يدري . فهذا لا يعد قمارًا ، إنما هي مخاطرة ، وهي مخاطرة مشروعة .

بيع الغرر .. عرفنا حقيقته ، وعرفنا العلاقة بينه وبين الميسر ، والقمار ، والمخاطرة ، بقي أن نعرف حكمه

• ما حكم البيع الذي يشتمل على الغرر أو الجهالة ؟

نقول : الأصل في بيع الغرر أنه محرم . وقد دل على تحريمه الكتاب ، والسنة .

أما الكتاب : فقول الله تعالى : [سورة البقرة : ٢٠٥] .

... : ...

... : ... **قَالَ تَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الْحَصَاةِ وَعَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ** .

والحكمة من تحريم بيع الغرر: أن في بيع الغرر أكلاً للمال بالباطل كما أنه يؤدي إلى إلقاء العداوة والبغضاء والضغينة بين المسلمين ، ومن مقاصد الشريعة الإسلامية سد أي ذريعة تؤدي إلى إلقاء العداوة بين الإخوة ، وبين المسلمين ؛ فلذلك نهى عن بيع الغرر .

صور من المعاملات المشتملة على بيع الغرر التي كانت سائدة عند العرب عند الجاهلية : كان العرب في الجاهلية ، يتعاملون بأنواع متعددة من المعاملات ، هي في الحقيقة حرمها الشارع - حرمها النبي

- ... : ...

... : ...

... : " ... " :

... ..

... :

-

في حالة عدم وجود نص في العقد أو في القانون، فإن الحكم هو أن...

- ...

: " ... " : ...

... في حالة عدم وجود نص في العقد أو في القانون، فإن الحكم هو أن...
... في حالة عدم وجود نص في العقد أو في القانون، فإن الحكم هو أن...
... في حالة عدم وجود نص في العقد أو في القانون، فإن الحكم هو أن...

... في حالة عدم وجود نص في العقد أو في القانون، فإن الحكم هو أن...

: ... : ...

... في حالة عدم وجود نص في العقد أو في القانون، فإن الحكم هو أن...

: " ... " : ...

... في حالة عدم وجود نص في العقد أو في القانون، فإن الحكم هو أن...
... في حالة عدم وجود نص في العقد أو في القانون، فإن الحكم هو أن...

: " ... " : ...

... في حالة عدم وجود نص في العقد أو في القانون، فإن الحكم هو أن...
... في حالة عدم وجود نص في العقد أو في القانون، فإن الحكم هو أن...
... في حالة عدم وجود نص في العقد أو في القانون، فإن الحكم هو أن...

: ... - ...

... في حالة عدم وجود نص في العقد أو في القانون، فإن الحكم هو أن...
... في حالة عدم وجود نص في العقد أو في القانون، فإن الحكم هو أن...
... في حالة عدم وجود نص في العقد أو في القانون، فإن الحكم هو أن...

... في حالة عدم وجود نص في العقد أو في القانون، فإن الحكم هو أن...

: ... : ...

... : ...

... : ...
 ... : ...
 ...
 ... (...)
 ...
 ...
 ...

... : ...
 ... : ...
 ...
 ...
 ... : ...
 ...
 ...

... : ...

" ... " ...
 " : ...
 ...
 ...
 ... : ...
 ...
 ...

... - ...

... : ...
 ... - ... - ...
 ...
 ...

... : ... - ... - ... : ...
... - ... - ... : ...
" ... : ...
" ...

... - ...
...

...
" ..."
...

... " ... " : " ... "

" ... - ...
" ...
...
...

... : ...

... : ...
...

... : ...

... : ...

... : ...

: ...

... : ...

... : ...

... : ...

... : ...

: ...

... : ... :

... : ... :

... : ... :

... : ... :

... : ... : ...

... : ... :

... - ... -

... : ... !

• ...

- ... :

المسألة الأولى: إذا كان المدينون في الشركة هم المساهمون أنفسهم، فماذا يحدث عند إفلاس الشركة؟
المسألة الثانية: كيف يتم توزيع أصول الشركة في حالة الإفلاس؟
المسألة الثالثة: ما هي الحقوق التي يتمتع بها المساهمون في حالة الإفلاس؟
المسألة الرابعة: كيف يتم تحديد قيمة الأسهم في حالة الإفلاس؟
المسألة الخامسة: ما هي الإجراءات التي يجب اتخاذها في حالة الإفلاس؟

المسألة الأولى:

في حالة إفلاس الشركة، فإن المدينين هم المساهمون أنفسهم، مما يعني أن أصول الشركة ستستخدم لسداد ديون المساهمين.
يتم توزيع أصول الشركة وفقاً لترتيب الأولوية، حيث يتم سداد الديون أولاً، ثم يتم توزيع البقية على المساهمين.
يتم تحديد قيمة الأسهم في حالة الإفلاس وفقاً لقيمة الأصول المتبقية بعد سداد الديون.

المسألة الثانية:

المستحقين من الأرباح والحوافز التي تمنحها الشركة للمساهمين. كما أن الشركة تتحمل مسؤولية دفع الأرباح والحوافز للمستحقين في موعد لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ إعلان توزيعها.

: الأرباح والحوافز

تتضمن الأرباح والحوافز التي تمنحها الشركة للمساهمين الأرباح والحوافز التي تمنحها الشركة للمساهمين. كما أن الشركة تتحمل مسؤولية دفع الأرباح والحوافز للمستحقين في موعد لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ إعلان توزيعها.

: الأرباح والحوافز

تتضمن الأرباح والحوافز التي تمنحها الشركة للمساهمين الأرباح والحوافز التي تمنحها الشركة للمساهمين. كما أن الشركة تتحمل مسؤولية دفع الأرباح والحوافز للمستحقين في موعد لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ إعلان توزيعها.

: الأرباح والحوافز

تتضمن الأرباح والحوافز التي تمنحها الشركة للمساهمين الأرباح والحوافز التي تمنحها الشركة للمساهمين. كما أن الشركة تتحمل مسؤولية دفع الأرباح والحوافز للمستحقين في موعد لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ إعلان توزيعها.

: الأرباح والحوافز

تتضمن الأرباح والحوافز التي تمنحها الشركة للمساهمين الأرباح والحوافز التي تمنحها الشركة للمساهمين. كما أن الشركة تتحمل مسؤولية دفع الأرباح والحوافز للمستحقين في موعد لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ إعلان توزيعها.

: الأرباح والحوافز

تتضمن الأرباح والحوافز التي تمنحها الشركة للمساهمين الأرباح والحوافز التي تمنحها الشركة للمساهمين. كما أن الشركة تتحمل مسؤولية دفع الأرباح والحوافز للمستحقين في موعد لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ إعلان توزيعها.

: الأرباح والحوافز

تتضمن الأرباح والحوافز التي تمنحها الشركة للمساهمين الأرباح والحوافز التي تمنحها الشركة للمساهمين. كما أن الشركة تتحمل مسؤولية دفع الأرباح والحوافز للمستحقين في موعد لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ إعلان توزيعها.

: الأرباح والحوافز

: الأرباح والحوافز

المستثمر في الأسهم، حيث يمكنه الاستفادة من ارتفاع قيمة الأسهم بمرور الوقت، كما يمكنه الاستفادة من توزيعات الأرباح التي تدفعها الشركة للمساهمين. كما يمكن للمستثمر الاستفادة من الخصومات الضريبية التي توفرها الحكومة للمستثمرين في الأسهم.

من ناحية أخرى، فإن الاستثمار في الأسهم يحمل مخاطر عالية، حيث يمكن أن تنخفض قيمة الأسهم بشكل كبير في وقت قصير، كما يمكن أن تفقد الشركة استثمارها في الأسهم إذا قررت الشركة بيع الأسهم.

لذلك، فإن الاستثمار في الأسهم يتطلب دراسة دقيقة للمخاطر والفوائد المحتملة، كما يتطلب متابعة مستمرة لسوق الأسهم والتغيرات في قيمة الأسهم.

في الختام، فإن الاستثمار في الأسهم يمكن أن يكون خيارًا جيدًا للمستثمرين الذين يبحثون عن عوائد عالية، ولكن يجب أن يكون الاستثمار مدروسًا ومخططًا مسبقًا.

: الأسهم المتداولة

الأسهم المتداولة هي الأسهم التي يتم تداولها في السوق المالية، حيث يمكن للمستثمرين شراءها وبيعها بسهولة. تتميز الأسهم المتداولة بارتفاع سيولتها، مما يجعلها خيارًا جذابًا للمستثمرين الذين يبحثون عن عوائد سريعة.

من ناحية أخرى، فإن الأسهم المتداولة تحمل مخاطر عالية، حيث يمكن أن تنخفض قيمة الأسهم بشكل كبير في وقت قصير، كما يمكن أن تفقد الشركة استثمارها في الأسهم إذا قررت الشركة بيع الأسهم.

: الأسهم غير المتداولة

الأسهم غير المتداولة هي الأسهم التي لا يتم تداولها في السوق المالية، حيث يتم الاحتفاظها من قبل المستثمر لفترة طويلة. تتميز الأسهم غير المتداولة بانخفاض سيولتها، مما يجعلها خيارًا جذابًا للمستثمرين الذين يبحثون عن عوائد طويلة الأجل.

من ناحية أخرى، فإن الأسهم غير المتداولة تحمل مخاطر عالية، حيث يمكن أن تنخفض قيمة الأسهم بشكل كبير في وقت قصير، كما يمكن أن تفقد الشركة استثمارها في الأسهم إذا قررت الشركة بيع الأسهم.

: الأسهم الخاصة

الأسهم الخاصة هي الأسهم التي يتم تداولها في السوق المالية، حيث يمكن للمستثمرين شراءها وبيعها بسهولة. تتميز الأسهم الخاصة بارتفاع سيولتها، مما يجعلها خيارًا جذابًا للمستثمرين الذين يبحثون عن عوائد سريعة.

من ناحية أخرى، فإن الأسهم الخاصة تحمل مخاطر عالية، حيث يمكن أن تنخفض قيمة الأسهم بشكل كبير في وقت قصير، كما يمكن أن تفقد الشركة استثمارها في الأسهم إذا قررت الشركة بيع الأسهم.

لذلك، فإن الاستثمار في الأسهم الخاصة يتطلب دراسة دقيقة للمخاطر والفوائد المحتملة، كما يتطلب متابعة مستمرة لسوق الأسهم والتغيرات في قيمة الأسهم.

: الأسهم الحكومية

الأسهم الحكومية هي الأسهم التي يتم تداولها في السوق المالية، حيث يمكن للمستثمرين شراءها وبيعها بسهولة. تتميز الأسهم الحكومية بارتفاع سيولتها، مما يجعلها خيارًا جذابًا للمستثمرين الذين يبحثون عن عوائد سريعة.

من ناحية أخرى، فإن الأسهم الحكومية تحمل مخاطر عالية، حيث يمكن أن تنخفض قيمة الأسهم بشكل كبير في وقت قصير، كما يمكن أن تفقد الشركة استثمارها في الأسهم إذا قررت الشركة بيع الأسهم.

:الأسهم

تتمثل الأسهم في الأوراق المالية التي تصدرها الشركات لتمويل أعمالها، وتتمتع هذه الأوراق بصفات معينة تجعلها من أهم الأدوات المالية في الاقتصاد الحديث. فالأسهم هي عبارة عن حصة من رأسمال الشركة، وتتمتع بالحق في توزيع الأرباح والحق في التصويت في الجمعية العمومية. كما يمكن تداول الأسهم في سوق الأوراق المالية، مما يجعلها أداة استثمارية مهمة للمستثمرين.

:أنواع الأسهم

تتنوع الأسهم في أنواعها، فمنها الأسهم العادية التي تمنح حاملها الحق في التصويت في الجمعية العمومية، وهناك الأسهم الممتازة التي تمنح حاملها حقوقاً إضافية مثل الأولوية في توزيع الأرباح. كما يمكن تقسيم الأسهم إلى أسهم مملوكة من قبل الدولة، وأسهم مملوكة من قبل القطاع الخاص، وأسهم مملوكة من قبل المؤسسات المالية. وتختلف قيمة الأسهم بناءً على أداء الشركة وأرباحها، مما يجعلها أداة استثمارية ذات مخاطرة عالية.

: أسهم الشركات

تتمثل أسهم الشركات في الأوراق المالية التي تصدرها الشركات لتمويل أعمالها، وتتمتع هذه الأوراق بصفات معينة تجعلها من أهم الأدوات المالية في الاقتصاد الحديث. فالأسهم هي عبارة عن حصة من رأسمال الشركة، وتتمتع بالحق في توزيع الأرباح والحق في التصويت في الجمعية العمومية. كما يمكن تداول الأسهم في سوق الأوراق المالية، مما يجعلها أداة استثمارية مهمة للمستثمرين.

:الأسهم

تتمثل الأسهم في الأوراق المالية التي تصدرها الشركات لتمويل أعمالها، وتتمتع هذه الأوراق بصفات معينة تجعلها من أهم الأدوات المالية في الاقتصاد الحديث. فالأسهم هي عبارة عن حصة من رأسمال الشركة، وتتمتع بالحق في توزيع الأرباح والحق في التصويت في الجمعية العمومية. كما يمكن تداول الأسهم في سوق الأوراق المالية، مما يجعلها أداة استثمارية مهمة للمستثمرين.

المعاملات المالية المعاصرة هي تلك التي تتم بين الأفراد والهيئات في إطار النظام الاقتصادي القائم، وتتضمن هذه المعاملات كافة العمليات التي تؤدي إلى انتقال الملكية أو الحقوق المالية بين الأفراد والهيئات، سواء أكانت هذه العمليات تتم في إطار السوق المالية أم لا.

المعاملات المالية المعاصرة:

المعاملات المالية المعاصرة هي تلك التي تتم بين الأفراد والهيئات في إطار النظام الاقتصادي القائم، وتتضمن هذه المعاملات كافة العمليات التي تؤدي إلى انتقال الملكية أو الحقوق المالية بين الأفراد والهيئات، سواء أكانت هذه العمليات تتم في إطار السوق المالية أم لا.

المعاملات المالية:

المعاملات المالية هي تلك التي تتم بين الأفراد والهيئات في إطار النظام الاقتصادي القائم، وتتضمن هذه المعاملات كافة العمليات التي تؤدي إلى انتقال الملكية أو الحقوق المالية بين الأفراد والهيئات، سواء أكانت هذه العمليات تتم في إطار السوق المالية أم لا.

المعاملات المالية:

المعاملات المالية هي تلك التي تتم بين الأفراد والهيئات في إطار النظام الاقتصادي القائم، وتتضمن هذه المعاملات كافة العمليات التي تؤدي إلى انتقال الملكية أو الحقوق المالية بين الأفراد والهيئات، سواء أكانت هذه العمليات تتم في إطار السوق المالية أم لا.

«وَمَنْ قَالَ لِأَخِيهِ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا فَقَدْ أَبْلَغَ فِي الثَّنَاءِ» باسمي واسمكم ونيابة أيضًا عن مركز الدعوة للإرشاد تتقدم بالشكر للشيخ نسال الله عز وجل أن يجعل هذا في موازين حسناته وأن نجتمع معكم ومعه في مناسبات أخرى مباركة والله تعالى أعلم، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد.

الشيخ:

جزاكم الله خيرًا، وبارك فيكم.

